Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

الآثار الاقتصادية للمقاطعة الاقتصادية على جانبي الطلب والعرض

إعداد

دكتور / محمد صلاح عاشور متولي

مدرس بكلية ادارة الاعمال جامعة حورس

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

الآثار الاقتصادية للمقاطعة الاقتصادية على جانبي الطلب والعرض

اعداد

دكتور / محمد صلاح عاشور متولي

مدرس بكلية ادارة الاعمال جامعة حورس

مقدمة الدراسة

تعد المقاطعة الاقتصادية [١] إحدى الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدول والمجتمعات للضغط على الدول أو الشركات المستهدفة بهدف تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتعتمد هذه المقاطعة على الحد من الطلب على المنتجات والخدمات المستهدفة، مما يؤثر على الأسواق وسلاسل التوريد والاستثمارات.

من منظور الاقتصاد الكلي، تؤثر المقاطعة بشكل مباشر على جانبي العرض والطلب، حيث تنعكس على الإنتاج والاستهلاك، وترتبط بتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، الأسعار، والتجارة الدولية.

في هذا السياق وخاصة فى ظل الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة، تسعى الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للمقاطعة الاقتصادية على جانبي الطلب والعرض [٢]، من خلال فهم كيفية تأثيرها على الأسواق المحلية والدولية، وتحديد التداعيات التي قد تترتب عليها على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات المختلفة. كما تتناول الدراسة كيفية استجابة الدول المطبقة للمقاطعة والدول المستهدفة لهذه التغيرات، وتأثير ذلك على استراتيجياتها الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

تُعتبر المقاطعة الاقتصادية أداة مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في الأنماط التجارية والإنتاجية. ومع ذلك، فإن تأثيراتها الاقتصادية ليست موحدة، بل تختلف بناءً على طبيعة الأسواق والقطاعات المتأثرة. ومن هنا، تنبع إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

(1)Blum, Yehuda Z. "Economic boycotts in international law." *Tex. Int'l LJ* 12 (19١7): P 4 .

(2)Koku, Paul Sergius, Aigbe Akhigbe, and Thomas M. Springer. "The financial impact of Economic boycotts and threats of Economic boycott." *Journal of Business Research* 40.1 (1997): 15-20.P ١٣ .

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

"ما هي الآثار الاقتصادية للمقاطعة الاقتصادية على جانبي الطلب والعرض، وكيف تؤثر على الاقتصاد الكلي للدول المطبقة للمقاطعة والدول المستهدفة؟"

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

١. كيف تؤثر المقاطعة الاقتصادية على مستوى الطلب على المنتجات المستهدفة؟
٢. ما هي انعكاسات المقاطعة على سلاسل التوريد والإنتاج؟
٣. كيف تؤثر المقاطعة على الأسعار والتضخم في الدول المطبقة للمقاطعة؟
٤. ما مدى تأثير المقاطعة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية؟
٥. كيف تتكيف الأسواق المحلية مع المقاطعة من خلال تطوير بدائل محلية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل تأثير المقاطعة الاقتصادية على الطلب، من خلال دراسة تغير أنماط الاستهلاك وتراجع الطلب على المنتجات المستهدفة.

٢. دراسة تأثير المقاطعة الاقتصادية على العرض، من خلال فهم انعكاساتها على الإنتاج والتوريد والاستثمارات.

٣. تقييم التداعيات الاقتصادية الكلية للمقاطعة على الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، والتجارة الدولية.

٤. رصد استراتيجيات التكيف التي تعتمدها الدول المطبقة للمقاطعة لتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير البدائل.

٥. تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية الاستفادة من المقاطعة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة.

أهمية الدراسة

١. الأهمية النظرية

تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية حول تأثير المقاطعة الاقتصادية من منظور العرض والطلب.

تقدم إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين سياسات المقاطعة والتغيرات في السوق.

٢. الأهمية التطبيقية

تساعد صناع القرار على فهم التداعيات الاقتصادية للمقاطعة، ووضع استراتيجيات للتكيف مع تأثيراتها.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

توفر رؤى للمؤسسات الاقتصادية والشركات حول كيفية التعامل مع التغيرات الناتجة عن المقاطعة.
تقدم توصيات لدعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الأسواق المستهدفة بالمقاطعة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل تأثير المقاطعة الاقتصادية على الطلب، من خلال دراسة تغير أنماط الاستهلاك وتراجع الطلب على المنتجات المستهدفة ودراسة تأثير المقاطعة الاقتصادية على العرض، من خلال فهم انعكاساتها على الإنتاج والتوريد والاستثمارات ماهية استراتيجيات التكيف التي تعتمدها الدول المطبقة للمقاطعة لتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير البدائل من اجل تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية الاستفادة من المقاطعة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة.

خطة البحث

يتم تناول البحث من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول –تأثير **المقاطعة الاقتصادية على الاقتصاد الكلي من ناحية العرض والطلب.**

المبحث الثاني –الآثار **الاقتصادية للمقاطعة الاقتصادية على المنتجات الإسرائيلية والدول الداعمة لإسرائيل**

المبحث الاول

تأثير المقاطعة الاقتصادية على الاقتصاد الكلي من ناحية العرض والطلب

الاقتصاد الكلي [٣] يُعنى بدراسة الأداء العام لاقتصاد دولة أو منطقة ما من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، التضخم، التجارة الخارجية، والاستثمارات. المقاطعة الاقتصادية تؤثر على هذه العناصر عبر جانبي العرض والطلب، حيث تعيد تشكيل الأنماط الاقتصادية بما يتماشى مع ديناميكيات السوق والقيود المفروضة.

(3)Hubbard, R. Glenn, et al. *Macroeconomics*. Pearson Australia, 2014. P 1 .

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

المطلب الاول

تأثير المقاطعة الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

أولًا: تأثير المقاطعة على الناتج المحلي الإجمالي [٤] من ناحية الطلب

المقاطعة تؤدي إلى **انخفاض الاستهلاك المحلي** من خلال تراجع الطلب على المنتجات المستهدفة، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات وتقليل مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك المقاطعة تؤدي إلى **تراجع الإنفاق الاستثماري حيث** تقل الاستثمارات في الشركات المتضررة بسبب انخفاض الطلب، مما يحد من نمو الناتج المحلي والشركات قد تخفض إنتاجها أو تغلق بعض فروعها، مما يقلل من الناتج الصناعي.

كذلك يحدث تراجع الصادرات إذا كانت المقاطعة تستهدف دولة معينة، فإن انخفاض الطلب على منتجاتها في الأسواق الدولية يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضعف الصادرات مما يجعلها تواجه تراجعًا في ميزانها التجاري، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

ثانيًا: تأثير المقاطعة على الناتج المحلي الإجمالي من ناحية العرض

المقاطعة تؤدي إلى **انخفاض الإنتاج في الشركات المستهدفة حيث ان** تراجع الطلب يؤدي إلى تقليل الإنتاج، مما يقلل من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي وقد تضطر الشركات إلى تسريح عمالها، مما يخفض الإنفاق الاستهلاكي ويؤثر على النمو الاقتصادي.

(4)Mehregan, Ali, and Hamid Kordbache. "Investigation of short-and long-run impacts of economic sanctions of capital goods on GDP." *Journal of Applied Economics Studies in Iran* 6.22 (2017): 197-209.P ٦٥ .

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

المطلب الثانى

تأثير المقاطعة الاقتصادية على العمالة من ناحية العرض والطلب

مفهوم تأثير المقاطعة الاقتصادية على العمالة

المقاطعة الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على العمالة [٥] من خلال تأثيرها على جانبي العرض والطلب في السوق. من ناحية الطلب، يرتبط ذلك بتغير الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات المستهدفة، ومن ناحية العرض، يتمثل في تأثيرها على وفرة الوظائف المتاحة في السوق وتوازن القوى العاملة.

أولاً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على العمالة من ناحية الطلب

١. انخفاض الطلب على الوظائف في الشركات المستهدفة

مع انخفاض الطلب على منتجات وخدمات الشركات المستهدفة، تتراجع حاجة هذه الشركات إلى العمالة، مما يؤدي إلى تسريح الموظفين أو تقليل ساعات العمل مما يؤدى الى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين العاملين في القطاعات المرتبطة مباشرة بالشركات المستهدفة.

٢. تراجع الطلب في القطاعات المرتبطة

الموردون وشركات النقل والخدمات اللوجستية المرتبطة بالشركات المستهدفة تتأثر بانخفاض الطلب، مما يؤدي إلى تراجع فرص العمل في هذه القطاعات مما يؤدى الى ان يمتد التأثير السلبي للبطالة إلى الصناعات والخدمات المرتبطة.

٣. تراجع الأجور في الشركات المتضررة

مع تراجع الإيرادات، قد تلجأ الشركات إلى تقليل الرواتب بدلاً من تسريح العمال، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الشهري للموظفين مما يؤدى الى تراجع القوة الشرائية للعمال وانخفاض مستوى معيشتهم.

(5)Seidman, Gay W. *Beyond the boycott: Labor rights, and transnational activism*. Russell Sage Foundation, 2007.P ٥٠ .

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٤. انخفاض الطلب على العمالة في الصناعات المستهدفة دوليًا

إذا كانت الشركات المستهدفة تعتمد على التصدير إلى الدول المطبقة للمقاطعة، فإن انخفاض الطلب الخارجي يؤثر على عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى تقليص العمالة مما يؤدى الى فقدان وظائف في الصناعات التصديرية التي تعتمد على الأسواق الخارجية.

٥. تحول الطلب إلى القطاعات البديلة

في المقابل، زيادة الطلب على المنتجات المحلية أو البديلة تخلق فرص عمل جديدة، مما يساعد على تعويض البطالة جزئيًا مما يؤدى الى فرص عمل جديدة في القطاعات المستفيدة من المقاطعة.

ثانياً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على العمالة من ناحية العرض [٦]

١. تقليل عرض الوظائف في الشركات المستهدفة

الشركات المتضررة من المقاطعة تقلل التوظيف أو توقفه تمامًا بسبب الضغوط المالية الناتجة عن انخفاض الطلب مما يؤدى الى تراجع فرص العمل الجديدة وتزايد أعداد الباحثين عن وظائف.

٢. زيادة عرض العمالة في سوق العمل

مع تسريح عدد كبير من الموظفين من الشركات المتضررة، يزداد عدد الأفراد الباحثين عن عمل في السوق ويؤدي ذلك إلى تنافس أكبر على الوظائف المتاحة، مما قد يخفض الأجور ويزيد من الضغط على أنظمة التوظيف.

٣. إعادة توزيع القوى العاملة

العمال الذين يفقدون وظائفهم في الشركات المستهدفة يسعون للانتقال إلى قطاعات أخرى، مثل الصناعات المحلية أو القطاعات غير المستهدفة بالمقاطعة ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع القوى العاملة، لكن قد يواجه العمال تحديات مثل الحاجة إلى إعادة التدريب أو تغيير المهن.

(6)Harper, Michael C. "The Consumer's Emerging Right to Boycott: NAACP v. Claiborne Hardware and Its Implications for American Labor Law." *Yale LJ* 93 (٢٠٠3): 409.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٤. نقص المهارات في القطاعات البديلة

الصناعات المحلية أو البدائل قد تواجه نقصًا في العمالة المؤهلة لتلبية الطلب المتزايد بسبب قلة الخبرة أو التخصص ويؤثر ذلك على جودة الإنتاج ويزيد من الحاجة إلى برامج تدريبية لإعادة تأهيل القوى العاملة.

٥. تحفيز التدريب والتأهيل المهني

الدول المطبقة للمقاطعة قد تستثمر في برامج تدريبية لإعادة تأهيل العمالة المتأثرة وتوجيهها نحو القطاعات المستفيدة من المقاطعة مما يؤدى الى تحسين المهارات وزيادة فرص العمالة في القطاعات الناشئة.

مما سبق يتضح ان المقاطعة الاقتصادية تؤثر بشكل عميق على العمالة من خلال تقليص الطلب على وظائف الشركات المستهدفة وزيادة العرض في سوق العمل، مع خلق فرص جديدة في القطاعات الناشئة والمستفيدة من المقاطعة. إدارة هذه التداعيات تتطلب استراتيجيات حكومية وشراكات مع القطاع الخاص لدعم العمالة المتضررة.

المطلب الثالث

تأثير المقاطعة الاقتصادية على أسعار المنتجات من ناحية العرض والطلب

مفهوم تأثير المقاطعة الاقتصادية على الأسعار

تُحدث المقاطعة الاقتصادية تغييرات في ديناميكيات السوق [٧] ، مما يؤثر على التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي على أسعار المنتجات. من ناحية الطلب، تنخفض أو تتغير أنماط الاستهلاك تجاه المنتجات المستهدفة. أما من ناحية العرض، فإن توافر المنتجات المتأثرة أو البدائل المحلية يتغير بناءً على قدرة السوق على التكيف.

أولاً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على أسعار المنتجات من ناحية الطلب

١. انخفاض الطلب على المنتجات المستهدفة

(7)Cuadras-Morató, Xavier, and Josep Maria Raya. "Boycott or buycott?: Internal politics and consumer choices." *The BE Journal of Economic Analysis & Policy* 16.1 (2016): P 218.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

مع توجه المستهلكين لمقاطعة المنتجات المستهدفة [٨] ، ينخفض الطلب عليها بشكل مباشر ، مما يؤثر على انخفاض الأسعار إذا حاولت الشركات المستهدفة تحفيز الطلب من خلال تخفيض الأسعار او ثبات الأسعار أو ارتفاعها إذا استمرت الشركات في الحفاظ على تكاليفها المرتفعة رغم انخفاض المبيعات.

٢. زيادة الطلب على المنتجات البديلة

يتحول الطلب من المنتجات المستهدفة إلى البدائل المحلية أو الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على هذه البدائل ، مما يؤثر على ارتفاع الأسعار :إذا لم تكن الكميات المتاحة من البدائل كافية لتلبية الطلب المتزايد او ثبات الأسعار أو انخفاضها :إذا تمكنت الصناعات البديلة من زيادة الإنتاج بسرعة.

٣. تأثير الطلب النفسي (الميول والاذواق) على الأسعار

حملات المقاطعة تولد إدراكًا لدى المستهلكين حول أهمية دعم البدائل الوطنية، مما قد يدفعهم لدفع أسعار أعلى للمنتجات المحلية.

٤. زيادة الطلب على السلع الأساسية

المقاطعة قد تؤدي إلى إعادة تخصيص الطلب نحو السلع الأساسية، خاصة إذا شملت المقاطعة الكماليات. مما يؤثر على زيادة أسعار السلع الأساسية نتيجة ارتفاع الطلب، خاصة إذا كان العرض محدودًا.

٥. تقليل الطلب العام نتيجة ارتفاع الأسعار

إذا ارتفعت أسعار البدائل بشكل كبير، فقد يتراجع الطلب العام على المنتجات بشكل مؤقت مما يؤثر على استقرار الأسعار على المدى المتوسط نتيجة تقليل الاستهلاك العام.

ثانياً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على أسعار المنتجات [٩] من ناحية العرض

(8)Abadi, Joseph, and Markus Brunnermeier. *Blockchain economics*. No. w25407. National Bureau of Economic Research, 2018. P 14 .

(9)Pruitt, Stephen W., and Monroe Friedman. "Determining the effectiveness of consumer boycotts: A stock price analysis of their impact on corporate targets." *Journal of Consumer policy* 9.4 (2008):P 375

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

١. انخفاض الإنتاج من الشركات المستهدفة

مع انخفاض الطلب على منتجات الشركات المستهدفة، قد تقلل هذه الشركات من إنتاجها أو تنسحب من السوق مما يؤثر على ارتفاع الأسعار إذا قل العرض بشكل كبير في السوق او ثبات الأسعار أو انخفاضها إذا كانت البدائل المحلية أو الدولية تغطي الفجوة.

٢. زيادة الإنتاج المحلي كبديل

الشركات المحلية تسعى لتوسيع إنتاجها لتلبية الطلب المتزايد على البدائل المحلية مما يؤثر على استقرار الأسعار :إذا كان العرض المحلي كافيًا لتلبية الطلب او ارتفاع الأسعار مؤقتًا :إذا تطلب توسيع الإنتاج استثمارات إضافية أو زاد الطلب بشكل كبير.

٣. تعطل سلاسل التوريد

إذا كانت المنتجات المستهدفة تعتمد على سلاسل توريد دولية معقدة، فقد يؤدي تعطلها إلى نقص في السوق مما يؤثر على ارتفاع أسعار المنتجات المرتبطة نتيجة قلة التوفر.

٤. زيادة تكلفة الإنتاج للبدائل

قد تواجه الشركات المحلية أو البدائل الدولية ارتفاعًا في تكاليف المواد الخام أو التوزيع لتلبية الطلب المتزايد مما يؤثر على ارتفاع أسعار البدائل نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج.

٥. إغراق السوق بمنتجات مستهدفة بأسعار منخفضة

الشركات المستهدفة قد تحاول تصريف مخزونها من المنتجات في الأسواق بأسعار مخفضة للحفاظ على حصتها السوقية مما يؤثر على انخفاض مؤقت في أسعار المنتجات المستهدفة.

مما سبق يتضح ان المقاطعة الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات جوهرية في ديناميكيات الأسعار، حيث تتفاوت التأثيرات بين الارتفاع المؤقت والاستقرار حسب قدرة السوق على تلبية العرض والطلب. السياسات الحكومية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

المطلب الرابع

تأثير المقاطعة الاقتصادية على الادخار من ناحية العرض والطلب

مفهوم تأثير المقاطعة الاقتصادية على الادخار

الادخار يمثل الجزء من الدخل الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك [١٠] ، و تؤثر المقاطعة الاقتصادية على الادخار بشكل غير مباشر عبر التغيرات في العرض والطلب، مما يؤدي إلى تغييرات في سلوك الأفراد والمؤسسات فيما يتعلق بالادخار والاستهلاك.

أولاً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على الادخار من ناحية الطلب

١. زيادة الميل إلى الادخار نتيجة لعدم توافر السلع المستهدفة

مع غياب المنتجات المستهدفة في السوق نتيجة المقاطعة، قد يواجه المستهلكون نقصًا في الخيارات الشرائية، مما يدفعهم إلى تقليل استهلاكهم وزيادة مدخراتهم مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الادخار المؤقتة بسبب انخفاض الإنفاق على السلع غير المتوفرة.

٢. زيادة الادخار بسبب ارتفاع أسعار البدائل

إذا ارتفعت أسعار البدائل المحلية أو الدولية للمنتجات المستهدفة، قد يقلل المستهلكون إنفاقهم، مما يؤدي إلى زيادة نسبية في الادخار مما يؤثر على ارتفاع معدلات الادخار، خاصة إذا كان المستهلكون يتجنبون الإنفاق على البدائل مرتفعة التكلفة.

٣. انخفاض الطلب على الكماليات وزيادة الادخار

المقاطعة تدفع المستهلكين إلى التركيز على شراء السلع الأساسية وتقليل الإنفاق على الكماليات، مما يعزز الادخار مما يؤدي ذلك إلى تقليل الطلب الكلي وزيادة المدخرات على المدى القصير.

٤. زيادة الادخار في مواجهة حالة عدم اليقين الاقتصادي

(10)Innes, Robert. "A theory of consumer boycotts under symmetric information and imperfect competition." *The Economic Journal* 116.511 (2006): P355

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

المقاطعة قد تخلق حالة من عدم اليقين بشأن توافر السلع والأسعار المستقبلية، مما يدفع الأفراد إلى ادخار جزء أكبر من دخلهم تحسبًا للطوارئ مما يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات وزيادة نسب الادخار.

٥. زيادة الادخار المؤسسي

الشركات المتأثرة بالمقاطعة قد تقلل من استثماراتها قصيرة الأجل وتفضل الاحتفاظ بالسيولة لتعويض أي خسائر محتملة مما يؤدى الى تزداد معدلات الادخار المؤسسي نتيجة التراجع في الأنشطة الاستثمارية.

ثانياً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على الادخار [١١] من ناحية العرض

١. زيادة السيولة النقدية المتاحة للإدخار

مع انخفاض استهلاك المنتجات المستهدفة، تتوفر سيولة نقدية أكبر لدى الأفراد والمؤسسات، مما يعزز قدرة النظام المصرفي على توفير أدوات ادخار مناسبة مما يؤدي إلى زيادة ودائع الادخار في البنوك.

٢. تحفيز المنتجات الادخارية من المؤسسات المالية

مع زيادة المدخرات المتاحة، تقدم البنوك والمؤسسات المالية منتجات ادخارية جديدة لجذب السيولة وتساهم هذه المنتجات في تعزيز ثقافة الادخار وزيادة نسبته.

٣. ارتفاع الفوائد المصرفية لتحفيز الادخار

في ظل تراجع الاستثمارات والاستهلاك، قد تلجأ البنوك إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع لتشجيع الادخار مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم المدخرات المتاحة.

٤. زيادة عرض أدوات الادخار قصيرة الأجل

مع تراجع الاستثمارات طويلة الأجل، تزداد الحاجة إلى أدوات ادخار قصيرة الأجل لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتصبح المؤسسات المالية أكثر نشاطًا في تقديم خيارات مرنة للمدخرين.

(11)Littler, Jo. "Beyond the boycott: Anti-consumerism, cultural change and the limits of reflexivity." *Cultural studies* 19.2 (2005): P227

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٥. تأثير ضعف العرض على المدخرات في القطاعات المتضررة

الشركات المتضررة من المقاطعة قد تواجه صعوبات في توفير الأرباح أو العوائد التي يعتمد عليها المدخرون، مما قد يقلل من المدخرات في هذه القطاعات مما يؤدي إلى تراجع المدخرات المؤسسية في القطاعات المتضررة من المقاطعة.

مما سبق يتضح ان المقاطعة الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات جوهرية في سلوك الادخار، مما يعزز المدخرات في الأجل القصير ولكنه قد يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي إذا لم يتم توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة

المطلب الخامس

تأثير المقاطعة الاقتصادية على العلاقات التجارية الدولية من ناحية العرض والطلب

مفهوم تأثير المقاطعة الاقتصادية على العلاقات التجارية الدولية

المقاطعة الاقتصادية تؤثر على ديناميكيات التجارة الدولية [١٢] من خلال التغيرات في العرض (القدرة على توفير السلع والخدمات في السوق الدولية) والطلب (رغبة الأسواق والمستهلكين في شراء هذه السلع والخدمات). هذا التأثير يؤدي إلى إعادة تشكيل الشبكات التجارية الدولية، خلق تحالفات جديدة، وإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية.

أولاً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على العلاقات التجارية الدولية من ناحية الطلب

١. انخفاض الطلب على السلع والخدمات من الدول المستهدفة

المقاطعة تؤدي إلى إحجام الأسواق الدولية عن استيراد المنتجات والخدمات من الدولة المستهدفة بسبب الضغوط السياسية أو الشعبية مما يؤثر على العلاقات التجارية حيث تتراجع الصادرات للدولة المستهدفة ويقل التبادل التجاري بين الدولة المستهدفة والدول المطبقة للمقاطعة.

(12)Joyner, Christopher C. "The transnational boycott as economic coercion in international law: policy, place, and practice." *Vand. J. Transant'l L.* 17 (2008): P222

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٢. تحول الطلب إلى بدائل من دول أخرى

نتيجة للمقاطعة تبحث الدول المطبقة لها عن بدائل للمنتجات والخدمات المستهدفة من دول أخرى مما يؤثر على العلاقات التجارية من ناحية تعزيز العلاقات التجارية مع الدول غير المستهدفة وإعادة توجيه الاتفاقيات التجارية نحو دول جديدة تقدم نفس المنتجات أو الخدمات.

٣. تغير في أنماط الاستهلاك العالمية

المقاطعة تدفع الأسواق الدولية إلى تغيير أنماط استهلاكها لتتوافق مع الخيارات المتاحة مما يؤثر على العلاقات التجارية تركيز الطلب العالمي على المنتجات والخدمات من الدول الداعمة للمقاطعة وتقليل الاعتماد على الاقتصادات المستهدفة بالمقاطعة.

٤. زيادة الطلب على المنتجات المحلية للدول المطبقة للمقاطعة

السياسات المحلية في الدول المطبقة للمقاطعة تشجع على استهلاك المنتجات الوطنية بدلاً من الواردات المستهدفة مما يؤثر على العلاقات التجارية من ناحية تقليل الواردات الدولية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدول المطبقة للمقاطعة.

ثانياً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على العلاقات التجارية الدولية [١٣] من ناحية العرض

١. تعطل سلاسل التوريد الدولية

المقاطعة تؤدي إلى تعطيل تدفق السلع والخدمات من الدولة المستهدفة إلى الأسواق الدولية مما يؤثر على ضعف العلاقات التجارية بين الدولة المستهدفة وشركائها التجاريي وزيادة التكلفة التشغيلية للتجارة الدولية بسبب إعادة هيكلة سلاسل التوريد.

٢. نقص في العرض العالمي للسلع المستهدفة

(13)Seeler, H. J. "Report drawn up on behalf of the Committee on External Economic Relations on the significance of economic sanctions, particularly trade embargoes and boycotts, and their consequences for the EEC's relations with third countires. Working Documents 2009., 8 April2009." (2009).P256

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

إذا كانت الدولة المستهدفة موردًا رئيسيًا لبعض السلع، فإن المقاطعة تقلل من توافر هذه السلع عالميًا مما يؤثر على خلق فجوات في الأسواق الدولية وارتفاع الأسعار العالمية للسلع المرتبطة بالدولة المستهدفة.

٣. زيادة العرض من الدول البديلة

الدول غير المستهدفة تستفيد من المقاطعة لتعزيز حصتها السوقية وتلبية الطلب العالمي مما يؤثر على تحسين العلاقات التجارية بين الدول المطبقة للمقاطعة والدول البديلة وظهور تحالفات اقتصادية جديدة لتحفيز التعاون التجاري.

٤. زيادة العرض المحلي في الدول المطبقة للمقاطعة

الدول المطبقة للمقاطعة تعمل على تعزيز إنتاجها المحلي لتقليل الاعتماد على الدولة المستهدفة مما يؤثر على تقليل الاعتماد على التجارة الدولية وتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل التدفقات التجارية مع الدولة المستهدفة.

٥. ضغط اقتصادي على الدولة المستهدفة لتغيير سياساتها

نقص الطلب على صادرات الدولة المستهدفة يؤدي إلى تقليل عوائدها الاقتصادية، مما يضغط عليها لإعادة النظر في سياساتها مما يؤثر على إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية الدولية وتحسين العلاقات التجارية مع الدول المطبقة للمقاطعة لتخفيف الضغوط الاقتصادية.

مما سبق يتضح ان المقاطعة الاقتصادية تعيد تشكيل العلاقات التجارية الدولية من خلال تغيير أنماط العرض والطلب، مما يدفع الدول إلى تعديل استراتيجياتها التجارية لتتوافق مع البيئة الاقتصادية الجديدة.

المطلب السادس

تأثير المقاطعة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي من ناحية العرض والطلب

مفهوم تأثير المقاطعة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي يمثل تدفق رؤوس الأموال من دول أخرى إلى الاقتصاد المحلي. المقاطعة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على مناخ الاستثمار الأجنبي من خلال التغيرات في العرض (قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات) والطلب (رغبة المستثمرين الأجانب في دخول السوق المستهدف).

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

أولاً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي [١٤] من ناحية الطلب

١. تراجع الطلب على الاستثمار في السوق المستهدف

مع انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات في السوق المستهدف بسبب المقاطعة، يتراجع جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب، حيث تقل فرص تحقيق الأرباح مما يؤدى الى انسحاب المستثمرين الأجانب من السوق المستهدف وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) .

٢. حالة عدم اليقين تقلل من الطلب على الاستثمار

المقاطعة قد تخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة، مما يدفع المستثمرين إلى تجنب المخاطرة بأموالهم في السوق المستهدف مما يؤدى الى تراجع خطط التوسع والاستثمارات طويلة الأجل وانخفاض الطلب على مشاريع الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

٣. تأثير المقاطعة على العلامات التجارية الدولية

الشركات الدولية التي تتعرض منتجاتها للمقاطعة قد تواجه تحديات كبيرة في الأسواق المستهدفة، مما يقلل من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب مما يؤدى الى تراجع قيمة العلامات التجارية في السوق وانخفاض الطلب على الشراكات مع هذه الشركات.

٤. تراجع الطلب على الاستثمار في القطاعات المستهدفة

القطاعات التي تعتمد على التجارة مع الدول المطبقة للمقاطعة قد تصبح أقل جذبًا للاستثمارات بسبب القيود التجارية وانخفاض الطلب مما يؤدى الى تركيز المستثمرين على قطاعات بديلة أو أسواق أخرى أكثر استقرارًا.

(14) Alqatan, Ahmad. "Corporate responses to boycott movements: impact on accounting and financial performance in the Middle East." *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* (2025). P٨6

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٥. إعادة توجيه الطلب نحو أسواق بديلة

المستثمرون الأجانب الذين يتجنبون السوق المستهدف يبحثون عن فرص في أسواق بديلة ذات استقرار اقتصادي أكبر مما يؤدى الى ارتفاع تدفقات الاستثمار نحو الدول المطبقة للمقاطعة وتنافس الأسواق البديلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي [١٥] من ناحية العرض

١. تراجع العرض الاستثماري من السوق المستهدف

الشركات المحلية في السوق المستهدف قد تفقد قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب تراجع أرباحها وانخفاض الطلب على منتجاتها مما يؤدى الى تراجع المشاريع الاستثمارية الجديدة وتقليل الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الأجانب.

٢. تعطل سلاسل التوريد يؤثر على العرض الاستثماري

المقاطعة تؤدي إلى تعطل سلاسل التوريد المرتبطة بالدول المستهدفة، مما يقلل من جاذبية هذه الأسواق للمستثمرين مما يؤدى الى انسحاب المستثمرين الذين يعتمدون على استقرار سلاسل التوريد وتراجع الاستثمارات في القطاعات المتضررة من تعطل التوريد.

٣. زيادة العرض الاستثماري في الدول المطبقة للمقاطعة

- الدول المطبقة للمقاطعة قد تصبح أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي نتيجة لتوجيه رأس المال نحو بدائل محلية أو دول أخرى تدعم المقاطعة مما يؤدى الى جذب رؤوس الأموال نحو تطوير الصناعات المحلية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الداعمة للمقاطعة.

(15) Ibid . P٨9

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٤. ارتفاع تكاليف الاستثمار في السوق المستهدف

نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات المستهدفة، قد تضطر الشركات المحلية إلى رفع أسعار منتجاتها أو خدماتها لتعويض الخسائر، مما يرفع تكاليف الاستثمار مما يؤدى الى تقليل جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب وانخفاض تدفقات الاستثمار المباشر وغير المباشر.

٥. تحفيز الابتكار والاستثمار المحلي

مع انخفاض الاستثمارات الأجنبية في السوق المستهدف، قد تلجأ الدول المطبقة للمقاطعة إلى تحفيز المستثمرين المحليين لملء الفجوة الاستثمارية مما يؤدى الى تعزيز الاستثمارات المحلية على حساب الاستثمارات الأجنبية وظهور قطاعات جديدة تعتمد على الابتكار المحلي.

مما سبق يتضح ان المقاطعة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على ديناميكيات الاستثمار الأجنبي من خلال خفض الطلب على الاستثمار في السوق المستهدف وزيادة التحديات المرتبطة بتقديم فرص استثمارية جذابة. إدارة هذا التأثير تعتمد على سياسات الدول لتعزيز الاستقرار وجذب رأس المال

المطلب السابع

تأثير المقاطعة الاقتصادية على الإنتاج المحلي من ناحية العرض والطلب

مفهوم تأثير المقاطعة الاقتصادية على الإنتاج المحلي

المقاطعة الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الإنتاج المحلي من خلال التغيرات في جانبي العرض والطلب .من ناحية الطلب، تتأثر قرارات المستهلكين والشركات بالتحول نحو المنتجات المحلية، ومن ناحية العرض، تتأثر قدرات الشركات المحلية على زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد.

أولاً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على الإنتاج المحلي [١٦] من ناحية الطلب

(16)Heilmann, Kilian. "Does political conflict hurt trade? Evidence from consumer boycotts." *Journal of International Economics* 99 (2016): 179-191.P 34 .

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

١. زيادة الطلب على المنتجات المحلية

مع توقف المستهلكين عن شراء المنتجات المستهدفة، يتحول الطلب إلى المنتجات المحلية كبديل طبيعي مما يؤدى الى يؤدي ذلك إلى نمو الإيرادات للشركات المحلية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد.

٢. تعزيز الوعي بالمنتجات الوطنية

المقاطعة تُعزز القيم الوطنية والأخلاقية لدى المستهلكين، مما يدفعهم لدعم الصناعات المحلية وزيادة طلبهم على المنتجات الوطنية مما يؤدى الى ان يُعاد توجيه الاستهلاك نحو المنتجات المحلية، مما يحفز الإنتاج المحلي.

٣. تغير أنماط الاستهلاك

مع غياب المنتجات المستهدفة، يتكيف المستهلكون مع المنتجات المحلية ويعتمدون عليها بشكل أكبر مما يؤدى الى تحول دائم في أنماط الاستهلاك لصالح المنتجات المحلية، مما يضمن استدامة الطلب.

٤. زيادة الطلب المؤقت في القطاعات المستفيدة

القطاعات التي تستطيع تقديم بدائل للمنتجات المستهدفة تشهد ارتفاعًا كبيرًا في الطلب على المدى القصير مما يؤدى الى ارتفاع سريع في المبيعات والإنتاج في هذه القطاعات.

٥. ارتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب الطلب المتزايد

إذا كان العرض المحلي غير كافٍ لتلبية الطلب المتزايد، فقد ترتفع أسعار المنتجات المحلية مما يؤدى إلى تحديات للمستهلكين ويضغط على القوة الشرائية.

ثانياً: تأثير المقاطعة الاقتصادية على الإنتاج المحلي [١٧] من ناحية العرض

(17)Susanti, Leni, Najmudin Najmudin, and Sudarto Sudarto. "The prominent of local products following boycott calls." *International Journal of Business and Quality Research* 2.3 (2024): P3.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

١. تحفيز الصناعات المحلية على زيادة الإنتاج

غياب المنتجات المستهدفة يشجع الشركات المحلية على زيادة إنتاجها لتلبية الطلب المتزايد مما يؤدى إلى توسع الطاقة الإنتاجية وتحقيق مكاسب اقتصادية للشركات المحلية.

٢. تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية

مع زيادة الطلب على المنتجات المحلية، تقوم الشركات بتوسيع مصانعها واستثماراتها لزيادة قدرتها الإنتاجية مما يؤدى إلى تحسين البنية التحتية وزيادة كفاءة الإنتاج.

٣. زيادة توظيف العمالة في القطاعات المحلية

مع توسع الإنتاج، تحتاج الشركات المحلية إلى المزيد من العمالة لتلبية الطلب مما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة وتحسين دخل الأفراد.

٤. تحسين جودة المنتجات المحلية

مع ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية، تُجبر الشركات على تحسين جودة منتجاتها للحفاظ على العملاء ومنافسة البدائل الأخرى مما يُعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية محليًا ودوليًا.

٥. زيادة الابتكار في الإنتاج المحلي

المنافسة الجديدة وفرص السوق الناتجة عن المقاطعة تدفع الشركات إلى تطوير تقنيات جديدة ومنتجات مبتكرة مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وفتح أسواق جديدة.

٦. التحديات في تلبية الطلب المتزايد

في بعض الحالات، قد تواجه الشركات المحلية صعوبة في تلبية الطلب المتزايد بسبب نقص الموارد أو ضعف البنية التحتية مما يؤدي إلى فجوات في العرض، مما قد يُفقد السوق الثقة بالمنتجات المحلية.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

مما سبق يتضح ان المقاطعة الاقتصادية تُشكل فرصة لتعزيز الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني. النجاح يعتمد على قدرة الشركات المحلية على التكيف مع الطلب المتزايد وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

المطلب الثامن

تأثير المقاطعة الاقتصادية على التداعيات السياسية للسياسات الاقتصادية من ناحية العرض والطلب

المقاطعة الاقتصادية تتجاوز الأبعاد الاقتصادية لتترك آثارًا سياسية عميقة، حيث تؤثر على القرارات والسياسات الاقتصادية للدول المستهدفة والدول المطبقة للمقاطعة. من ناحية العرض والطلب، تشكل هذه التداعيات تغييرات ملحوظة في طريقة إدارة الحكومات لاقتصاداتها وفي استراتيجياتها السياسية والاقتصادية.

أولاً: التداعيات السياسية على السياسات الاقتصادية [١٨] من ناحية الطلب

١. تأثير على السياسة الاقتصادية للدولة المستهدفة

انخفاض الطلب على منتجات الدولة المستهدفة يدفع حكومتها إلى التدخل لإنقاذ الشركات المتضررة، مما يؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية لدعم الطلب المحلي من خلال تقديم الحوافز والتمويل للشركات المتضررة وزيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد المحلي وتخفيض الضرائب على السلع والخدمات.

٢. إعادة توجيه الاستراتيجيات التجارية

مع انخفاض الطلب الدولي على المنتجات المستهدفة، تتجه الدولة إلى فتح أسواق جديدة أو تحسين العلاقات التجارية مع دول أخرى لتعويض خسائرها، مما يؤدي إلى تغييرات في استراتيجياتها التجارية والدبلوماسية.

٣. تعزيز حملات الترويج الدولي للمنتجات

الدولة المستهدفة قد تُطلق حملات تسويقية ودعائية دولية لإعادة بناء الطلب على منتجاتها. هذا يتطلب استثمارات سياسية واقتصادية في التواصل مع الأسواق والمستهلكين المستهدفين.

(18)Friedman, Monroe. "Using consumer boycotts to stimulate corporate policy changes: Marketplace, media, and moral considerations." *Politics, products, and markets*. Routledge, 2017. P45.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٤. زيادة الاعتماد على الطلب المحلي

في ظل تراجع الطلب الخارجي، تُركز الدولة المستهدفة على تعزيز الطلب المحلي من خلال تقديم حوافز مالية للمستهلكين أو دعم الشركات المحلية لخفض الأسعار وتحفيز الاستهلاك.

٥. تغيير السياسات النقدية لدعم الطلب

الحكومات قد تتجه إلى خفض أسعار الفائدة أو توفير قروض ميسرة للشركات والمستهلكين لزيادة القوة الشرائية وتحفيز الطلب الداخلي.

ثانياً: التداعيات السياسية على السياسات الاقتصادية [١٩] من ناحية العرض

١. زيادة الاستثمارات في الصناعات المحلية للدول المطبقة للمقاطعة

الدول المطبقة للمقاطعة تعمل على تعزيز الإنتاج المحلي كبديل عن المنتجات المستهدفة، مما يدفعها إلى إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية لدعم تطوير الصناعات المحلية وتقديم حوافز مالية للشركات الناشئة ودعم البحث والتطوير لتحسين جودة المنتجات المحلية.

٢. إعادة هيكلة سلاسل التوريد

المقاطعة تؤدي إلى تعطل سلاسل التوريد المرتبطة بالدولة المستهدفة، مما يدفع الدول المطبقة للمقاطعة إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد من خلال الاعتماد على موردين جدد وتعزيز الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات السوق.

(19)Davidson III, Wallace N., Dan L. Worrell, and Abuzar El-Jelly. "Influencing managers to change unpopular corporate behavior through boycotts and divestitures: A stock market test." *Business & Society* 34.2 (1995): P171..

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٣. ضغط سياسي على الحكومة المستهدفة لتغيير سياساتها

انخفاض العرض الناتج عن المقاطعة يضعف قدرة الحكومة المستهدفة على تحقيق التوازن الاقتصادي، مما يدفعها إلى تغيير سياساتها لتخفيف الضغط، مثل تحسين العلاقات الدولية لتخفيف آثار المقاطعة وتعديل السياسات التجارية لفتح أسواق جديدة.

٤. تعزيز السياسات الحمائية للدول المستهدفة

في محاولة لتخفيف آثار المقاطعة على العرض، قد تلجأ الدولة المستهدفة إلى سياسات حمائية تشمل فرض قيود على الواردات لحماية الصناعات المحلية وتقديم إعانات حكومية لدعم الشركات المحلية المتضررة.

٥. تحفيز الابتكار لزيادة العرض

الدول المستهدفة تسعى لتعويض انخفاض العرض من خلال تحفيز الشركات على الابتكار وإنتاج منتجات جديدة تستطيع المنافسة في الأسواق المتبقية.

المبحث الثانى

الآثار الاقتصادية للمقاطعة الاقتصادية على المنتجات الإسرائيلية والدول الداعمة لإسرائيل

أولاً :الآثار الاقتصادية على جانب الطلب [٢٠]

١. تراجع الطلب على المنتجات الإسرائيلية ومنتجات الدول الداعمة

تنخفض المشتريات من المنتجات الإسرائيلية والداعمة نتيجة المقاطعة، مما يقلل الإيرادات بشكل مباشر للشركات المستهدفة. هذا الانخفاض في الطلب قد يمتد إلى قطاعات متعددة تشمل الزراعة، التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية.

(20)Altintas, Murat Hakan, et al. "Consumer boycotts of foreign products: A metric model." *Amfiteatru Economic* 15.34 (2013):P 485..

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٢. تحول الطلب إلى المنتجات البديلة

يلجأ المستهلكون إلى شراء منتجات محلية أو بدائل من دول غير داعمة لإسرائيل، مما يعزز الصناعات المحلية أو يزيد الواردات من الدول الأخرى.

٣. زيادة الوعي الاستهلاكي

المقاطعة تنشر ثقافة جديدة بين المستهلكين تعتمد على القيم الأخلاقية والوطنية في قرارات الشراء، مما يؤثر إيجابيًا على دور المستهلك كعنصر فاعل في الاقتصاد.

٤. تراجع القوة التنافسية للمنتجات المستهدفة

انخفاض الطلب يقلل من قدرة الشركات المستهدفة على المنافسة في الأسواق الدولية، حيث تصبح منتجاتها أقل تداولًا وأقل تفضيلًا.

٥. تأثير على القوة الشرائية للمستهلكين

إذا كانت المنتجات البديلة أعلى تكلفة أو أقل جودة، فقد يؤدي ذلك إلى ضغط على القوة الشرائية للمستهلكين.

ثانياً :الآثار الاقتصادية على جانب العرض [٢١]

١. تراجع الإنتاج في الشركات المستهدفة

انخفاض الطلب يؤدي إلى تقليل الإنتاج في الشركات المستهدفة، مما يضعف قدرتها على الاستمرار ويؤثر على صناعات مرتبطة مثل الزراعة والتكنولوجيا.

(21)Sazali, Hasan, et al. "NAVIGATION OF IMAGE IN THE MIDST OF BOYCOTT: MARKETING COMMUNICATION STRATEGIES OF COMPANIES IN RESPONDING TO ISRAELI PRODUCT ISSUES." *Jurnal Al-Ijtimaiyyah* 10.2 (2024): P175.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٢. تعطيل سلاسل التوريد

الموردون المحليون أو الدوليون الذين يعتمدون على الشركات الإسرائيلية والداعمة يتأثرون بانخفاض الإنتاج، مما يؤدي إلى تقليص نشاطهم وخسائر اقتصادية.

٣. تحفيز الصناعات البديلة

مع انكماش العرض من الشركات المستهدفة، تزداد فرص الصناعات المحلية أو المنافسين الدوليين لتوسيع عملياتهم لسد الفجوة في العرض.

٤. ارتفاع تكاليف الإنتاج في الشركات المستهدفة

الشركات المستهدفة قد تواجه زيادة في تكاليف التشغيل لتعويض خسائر المقاطعة، مما يؤدي إلى تراجع أرباحها وقدرتها على المنافسة.

٥. ضعف الابتكار في الصناعات المستهدفة

مع انخفاض العائدات نتيجة المقاطعة، تتراجع قدرة الشركات المستهدفة على الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تراجع جودة منتجاتها.

ثالثاً :الآثار السياسية المترتبة على المقاطعة الاقتصادية [٢٢]

١. تأثير على العلاقات الدولية

المقاطعة تضع ضغطًا سياسيًا على الدول الداعمة لإسرائيل، مما قد يؤدي إلى توتر في العلاقات مع الدول المطبقة للمقاطعة، وربما فرض عقوبات تجارية متبادلة.

(22)Smith, Malcolm, and Qianpin Li. "The boycott model of foreign product purchase: an empirical test in China." *Asian Review of Accounting* 18.2 (2010): P106 .

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٢. تقوية المواقف الوطنية والدولية ضد الاعتداءات الاسرائيلية

المقاطعة تعزز موقف الدول الرافضة للاحتلال الإسرائيلي، مما يدفع نحو المزيد من الدعم السياسي ضد الاعتداءات الاسرائيلية في المحافل الدولية.

٣. الضغط على الدول الداعمة للاعتداءات الاسرائيلية لإعادة النظر في سياساتها

الشركات والدول المتضررة من المقاطعة قد تضغط على حكوماتها لإعادة تقييم دعمها لإسرائيل، خاصة إذا كانت الخسائر الاقتصادية كبيرة.

٤. تحقيق توازن جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية

مع تحويل الاستثمارات والعلاقات التجارية من الدول الداعمة لإسرائيل إلى دول أخرى، يتحقق توازن جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح الدول الداعمة للقضية الفلسطينية.

٥. تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المطبقة للمقاطعة

الدول التي تطبق المقاطعة قد تعزز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها لتعويض أي نقص في المنتجات أو الموارد الناتج عن المقاطعة.

٦. تشجيع سياسات اقتصادية مستدامة محليًا

المقاطعة تحفز الدول المطبقة لها على تطوير صناعاتها المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على المنتجات المستهدفة

الخاتمة

تكشف الدراسة أن المقاطعة الاقتصادية تؤثر بشكل واسع على الاقتصاد الكلي من خلال جانبي العرض والطلب، حيث تؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المستهدفة، مما يقلل من أرباح الشركات المتضررة، في حين أنها تدفع الدول المطبقة للمقاطعة إلى تعزيز إنتاجها المحلي. كما تؤثر على التجارة الدولية من خلال إعادة هيكلة العلاقات التجارية وسلاسل التوريد، مما يؤدي إلى إعادة توزيع القوى الاقتصادية عالميًا.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

من ناحية التداعيات السياسية، تمثل المقاطعة وسيلة للضغط على الدول المستهدفة لتغيير سياساتها، كما تدفع الدول المطبقة لها إلى تبني استراتيجيات اقتصادية جديدة تدعم الاستقلالية الإنتاجية. ومع ذلك، تبرز تحديات مثل ارتفاع الأسعار، نقص بعض السلع، وزيادة تكاليف الإنتاج في الأسواق المحلية ، كما تعيد تشكيل العلاقات التجارية، وتدفع نحو سياسات اقتصادية جديدة، وتخلق تحالفات جديدة في النظام الاقتصادي العالمي.

بناءً على نتائج البحث، تبرز أهمية تطوير استراتيجيات اقتصادية طويلة الأمد للاستفادة من المقاطعة في دعم الصناعات الوطنية، وتعزيز سلاسل التوريد المحلية، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

النتائج

١. من ناحية الطلب

- انخفاض الطلب على المنتجات المستهدفة يؤدي إلى تراجع الإيرادات للشركات المتضررة.
- تحول الطلب إلى بدائل محلية أو دولية، مما يعزز الصناعات المحلية.
- زيادة الوعي الاستهلاكي قد تؤدي إلى تحولات دائمة في أنماط الإنفاق.
- احتمال ارتفاع الأسعار إذا لم تكن البدائل المحلية كافية لتلبية الطلب.

٢. من ناحية العرض

- انخفاض إنتاج الشركات المستهدفة يؤدي إلى تسريح العمالة وتعطل سلاسل التوريد.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج في الأسواق البديلة قد يحد من قدرتها على التنافس.
- تحفيز الصناعات المحلية لتوسيع الإنتاج، مما قد يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات المحلية.

٣. الآثار الاقتصادية الكلية

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستهدفة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي.
- إمكانية حدوث ارتفاع في التضخم نتيجة نقص السلع وزيادة الطلب على البدائل.
- إعادة هيكلة التجارة الدولية، حيث تتوجه الدول المطبقة للمقاطعة نحو شركاء تجاريين جدد.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٤. الآثار السياسية والاستراتيجية

الضغط الاقتصادي على الدول المستهدفة قد يؤدي إلى تغيير سياساتها التجارية والدبلوماسية.

- تعزيز الاعتماد على الإنتاج المحلي في الدول المطبقة للمقاطعة، مما يقلل من الاعتماد الاقتصادي على الدول المستهدفة.
- إعادة صياغة السياسات الاقتصادية في الدول المستهدفة لمواجهة التأثيرات السلبية للمقاطعة.

التوصيات

١. تعزيز الإنتاج المحلي:

- دعم المصانع والشركات المحلية لتوفير بدائل مناسبة للمنتجات المستهدفة.
- الاستثمار في البحث والتطوير لزيادة جودة وتنافسية المنتجات المحلية.

٢. تحسين السياسات التجارية:

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع شركاء تجاريين جدد لضمان استمرارية سلاسل التوريد.
- تطوير اتفاقيات تجارية جديدة تقلل من التأثيرات السلبية للمقاطعة.

٣. إدارة التأثيرات على الأسعار والتضخم:

- توفير حوافز ضريبية لدعم الصناعات الوطنية وتقليل تكاليف الإنتاج.
- تحسين الرقابة على الأسواق لمنع المضاربة على الأسعار بسبب نقص السلع.

٤. تعزيز الوعي الاستهلاكي:

- إطلاق حملات توعوية لتعزيز ثقافة الاستهلاك الواعي ودعم المنتجات الوطنية.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على دعم المنتجات المحلية بشكل أكبر.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

٥. التكيف مع التحديات الاقتصادية:

- دعم القطاعات المتضررة من المقاطعة، مثل التجارة والخدمات اللوجستية، لتعويض خسائرها.
- تشجيع سياسات التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على الأسواق المستهدفة.

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

قائمة المراجع

- (1)Abadi, Joseph, and Markus Brunnermeier. Blockchain economics. No. w25407. National Bureau of Economic Research, 2018.
- (2) Alqatan, Ahmad. "Corporate responses to boycott movements: impact on accounting and financial performance in the Middle East." International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management (2025).
- (3)Altintas, Murat Hakan, et al. "Consumer boycotts of foreign products: A metric model." Amfiteatru Economic 15.34 (2013)..
- (4)Blum, Yehuda Z. "Economic boycotts in international law." Tex. Int'l LJ 12 (19١7): P 4 .
- (5)Beck, Valentin. "Consumer boycotts as instruments for structural change." Journal of Applied Philosophy 36.4 (2019) .
- (6)Cuadras-Morató, Xavier, and Josep Maria Raya. "Boycott or buycott?: Internal politics and consumer choices." The BE Journal of Economic Analysis & Policy 16.1 (2016).
- (7)Davidson III, Wallace N., Dan L. Worrell, and Abuzar El-Jelly. "Influencing managers to change unpopular corporate behavior through boycotts and divestitures: A stock market test." Business & Society 34.2 (1995)
- (8)Friedman, Monroe. "Using consumer boycotts to stimulate corporate policy changes: Marketplace, media, and moral considerations." Politics, products, and markets. Routledge, 2017.
- (9)Harper, Michael C. "The Consumer's Emerging Right to Boycott: NAACP v. Claiborne Hardware and Its Implications for American Labor Law." Yale LJ 93 (٢٠٠3)
- (10)Heilmann, Kilian. "Does political conflict hurt trade? Evidence from consumer boycotts." Journal of International Economics 99 (2016)
- (11)Hubbard, R. Glenn, et al. Macroeconomics. Pearson Australia, 2014.
- (12)Innes, Robert. "A theory of consumer boycotts under symmetric information and imperfect competition." The Economic Journal 116.511 (2006)
- (13)Joyner, Christopher C. "The transnational boycott as economic coercion in international law: policy, place, and practice." Vand. J. Transant'l L. 17 (2008)
- (14)Koku, Paul Sergius, Aigbe Akhigbe, and Thomas M. Springer. "The financial impact of Economic boycotts and threats of Economic boycott." Journal of Business Research 40.1 (1997)
- (15)Klein, Jill Gabrielle, N. Craig Smith, and Andrew John. "Why we boycott: Consumer motivations for boycott participation." Journal of marketing 68.3 (2004)
- (16)Kam, Cindy D., and Maggie Deichert. "Boycotting, buycotting, and the psychology of political consumerism." The Journal of Politics 82.1 (2020)
- (17)Littler, Jo. "Beyond the boycott: Anti-consumerism, cultural change and the limits of reflexivity." Cultural studies 19.2 (2005)
- (18)Mehregan, Ali, and Hamid Kordbache. "Investigation of short-and long-run impacts of economic sanctions of capital goods on GDP." Journal of Applied Economics Studies in Iran 6.22 (2017)
- (19)Pruitt, Stephen W., and Monroe Friedman. "Determining the effectiveness of consumer boycotts: A stock price analysis of their impact on corporate targets." Journal of Consumer policy 9.4 (2008)

Vol.29, No. 1, Jan, 2025 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

- (21)Seidman, Gay W. Beyond the boycott: Labor rights, and transnational activism. Russell Sage Foundation, 2007.
- (22)Seeler, H. J. "Report drawn up on behalf of the Committee on External Economic Relations on the significance of economic sanctions, particularly trade embargoes and boycotts, and their consequences for the EEC's relations with third countires. Working Documents 2009., 8 April2009." (2009).
- (23)Susanti, Leni, Najmudin Najmudin, and Sudarto Sudarto. "The prominent of local products following boycott calls." International Journal of Business and Quality Research 2.3 (2024)
- (24)Sazali, Hasan, et al. "NAVIGATION OF IMAGE IN THE MIDST OF BOYCOTT: MARKETING COMMUNICATION STRATEGIES OF COMPANIES IN RESPONDING TO ISRAELI PRODUCT ISSUES." Jurnal Al-Ijtimaiyyah 10.2 (2024)
- (25)Smith, Malcolm, and Qianpin Li. "The boycott model of foreign product purchase: an empirical test in China." Asian Review of Accounting 18.2 (2010)
- (26)Yuksel, Ulku, and Victoria Mryteza. "An evaluation of strategic responses to consumer boycotts." Journal of Business Research 62.2 (2009).
- (27)Zasuwa, Grzegorz, et al. "Consumer activism in times of economic crisis and recovery: a cross-country analysis of the role of social capital in boycotting products." (2020).